

بيان لجنة السياسة النقدية

٢ أبريل ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢ أبريل ٢٠٢٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ٩,٢٥ ٪ و ١٠,٢٥ ٪ و ٩,٧٥ ٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥ ٪.

وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ٥,٣ ٪ في فبراير ٢٠٢٠ من ٧,٢ ٪ في يناير ٢٠٢٠، مدعوماً بالتأثير الإيجابي لفترة الأساس واحتواء الضغوط التضخمية. وقد جاء انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام مدفوعاً بانخفاض المساهمة السنوية للسلع الغذائية، وخاصة الخضروات الطازجة بشكل كبير، بينما ظلت مساهمة السلع غير الغذائية في معظمها دون تغيير. وفي ذات الوقت، انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١,٩ ٪ في فبراير ٢٠٢٠ من ٢,٧ ٪ في يناير ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل مسجل له.

وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد استقر عند ٥,٦ ٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، وهو ذات المعدل المسجل خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. كما سجل معدل البطالة ٨,٠ ٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩ مقابل ٧,٨ ٪ خلال الربع الثالث من العام. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت أعداد المشتغلين تتعافى للربع الرابع على التوالي.

إلا أن انتشار فيروس كورونا وكذلك الإجراءات الاحتوائية المرتبطة به قد تسببت في حدوث اضطراب كبير في النشاط الاقتصادي والأسواق المالية عالمياً. بينما شهدت الأسعار العالمية للبتروöl انخفاضاً كبيراً نتيجة انخفاض الطلب بالإضافة إلى عدم الاتفاق بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في تلك المنظمة فيما يتعلق بالمزيد من خفض الإنتاج.

ولقد اتخذ البنك المركزي المصري بشكل استباقي مجموعة من الإجراءات لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وخاصة قطاع الأعمال العام والخاص والقطاع العائلي. وكان الهدف من تلك الإجراءات إعطاء دفعة للاعتماد على الإنتاج المحلي والمحافظة على معدلات بطالة منخفضة، خاصة وأنه بعد اتخاذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي الوطني أصبح الاقتصاد المحلي في وضع قوي يمكنه من تحمل الصدمات. وقد انعكست تلك الإصلاحات في تمتع الجهاز المصرفي بمعدلات سيولة مرتفعة كفيلاً لمواجهة أية تحديات.

وفي ضوء ما تقدم، وبعد قيام لجنة السياسة النقدية في اجتماعها الطارئ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ بخفض أسعار العائد الأساسية بـ ٣٠٠ نقطة أساس، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الحالية تعد مناسبة في الوقت الحالي وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ ٩ ٪ (± ٣ ٪) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg